

إتساع الدلالة الصرفية في سورة هود

ID No. 2245

(PP 136 - 146)

<https://doi.org/10.21271/zjhs.23.1.9>**آرام علي عثمان**

كلية التربية - قسم اللغة العربية/ جامعة صلاح الدين - اربيل

Aram.othman@su.edu.krd

الاستلام: 2018/05/22**القبول: 2018/11/15****النشر: 2019/02/15****ملخص**

تمتاز اللغة العربية بالأبنية المتنوعة، والصيغ الكثيرة التي يمكنها استيعاب المعاني الجياشة في النفس، ويعد التصريف سبيلاً إلى تلك الصيغ، وبه تتميز المعاني وتتسع معاني الأفعال والأسماء. وقد تنوع الصيغة الصرفية، وتولد بعضها من بعض، ويؤدي ذلك إلى إتساع معانيها لذلك قيل: "ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كل عدول من صيغة إلى أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنى آخر إلا إذا كان ذلك لغة" (السامرائي، 2007، ص6). ويلحظ المتأمل لظاهرة توسع الصيغ بأنها تحدث من خلال تحولات، أي: التحول من صيغة فعل إلى آخر حسب ما يقتضيه السياق فأحياناً نجد أن الحديث بصيغة الفعل الماضي ثم يتحول إلى صيغة المضارع بالسياق نفسه ليدل على الاستمرار؛ لأن من سنن العرب أن تأتي بالفعل الماضي وهو حاضر أو مستقبل أو بلفظ المستقبل وهو ماض، أو تأتي بالمفعول بلفظ الفاعل نحو " سر كاتم " أي مكتوم، وغير ذلك من التحولات مثل اتساع بناء المعلوم إلى بناء المجهول، والصيغ المشتركة أيضاً تدخل ضمن الاتساع الصرفي أي أن اللفظ الواحد يدل على صيغتين في آن واحد، وقد يهدف هذا البحث إلى رصد تلك الظواهر أي (الاتساع الصرفي) وتطبيقها على سورة هود.

المقدمة:

لحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد (ﷺ) الذي بعثه ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين. أما بعد: عند الحديث عن الاتساع في القرآن الكريم عموماً نلاحظ أنه يشمل المستويات اللغوية كلها؛ لأن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، والاتساع في ألفاظها وصيغها يشمل المستوى الصرفي كما شمل مستويات أخرى. وقد يكتسب اتساع الدلالة الصرفية مرونة فتتعدد استعمالاته وبالتالي تتعدد معانيه حسب السياق الذي يرد فيه، ويكون للفظ عدد من المعاني والذي يحدد المعاني هو السياق كما قال تمام حسان: "ف لكل لفظٍ معناه العرفي الذي ينسب إليه في معجم اللغة، وقد يكون للفظ الواحد عدد من المعاني لا يتعين له واحدٌ منها إلا بحسب البيئـة التركيبية واللفظية في السّياق، وهذا يكشف عن القيمة الحقيقية للاستشهاد بعلم المعاني في المعاجم... ولكن طاقة اللفظ تتسع لما هو أكثر من مجرد المعنى العرفي الاجتماعي، بأن تشمل تسخير هذا اللفظ لتوليد معانٍ أخرى فنية أسلوبية" (تمام حسان، 1993، ص352). ونأمل في هذه الدراسة اتساع الدلالة الصرفية للكلمة داخل السياق وتحديد المعنى لكل مفردة بسبب اتساع صيغتها؛ لأن البحث في المواضيع الصرفية لا يقتصر على مباحث المباني بل على المبني والدلالة لأن؛ " البناء الصرفي لكثير من المفردات أسهم في توسيع الكثير من دلالات الخطاب القرآني ويمكننا أن نرصد ذلك في دلالة الوزن الصرفي للكلمة على عدد من الصيغ الصرفية، وكذلك في دلالاته على الصيغة الصرفية و المعنى المعجمي من جذر واحد وأيضاً نلمس ذلك في تعدد معاني الصيغة الصرفية وفي دلالة الصيغة الواحدة على معنيين مختلفين من جذر لغوي واحد، وفي دلالة صيغة الفعل على زمنين ماضٍ ومضارع" (محمد نورالدين المنجد، 2010، ص165)، وقد عالج البحث ظاهرة الاتساع الصرفي وفق الخطة الآتية: المدخل ويتناول فيه الاتساع الصرفي ومبحثين: الأول تناول اختلاف الصيغ وذلك من خلال محورين أولهما الاتساع في الأفعال، وثانيهما الاتساع في المشتقات أي الأبنية الاسمية، والمبحث الثاني يتناول اتساع الصيغ المشتركة وقد ختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها.



المدخل:

الانتساع الصرفي:

الانتساع لغةً هو : " كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر. يقال وسع الشيء واتسع، والوسع : الغني. والله الواسع أي الغني(ابن فارس، 1979، ج6/190).

أما اصطلاحاً: فهو " يؤتي بالعبرة محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتي بها لتجمع أكثر من معنى و هذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر، يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى" (فاضل صالح السامرائي، 2000، ص 163). لذلك يمكننا أن نقول أنه هو خروج عن النمط المألوف، أو انتهاك، أي؛ تغيير الكلمة لغيري معنى طارئٍ عليها لغرض معين . وقد عرف ابن المعتز(ت296هـ) هذا المصطلح بأنه هو "انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك " (ابن المعتز ، ص54).

هذا عن الانتساع أما الانتساع الصرفي فإنه يتحدد أولاً بتعريف الصرف الذي هو علم يعرف به أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء من أصالة وزيادة وصحة وإعلال... والانتساع الصرفي "هو دلالة بناء صرفي على معنى بناء صرفي آخر"(العنبي، 2010، ص19)، أو هو ترك الوزن أو الصيغة القياسية لوزن أو صيغة قياسية أخرى لدلالة معنوية لايحتويها الوزن الأول أو الصيغة الأولى(د. خليل محمد سعيد مخلف، ص3). أو هو ترك صيغة صرفية يقتضيها السابق إلى صيغة أخرى تشترك معها في تأدية معناها العام وتفضلها بوجه من الوجه في السياق الذي ترد فيه كاستعمال المصدر في موضع اسم الفاعل ، واسم الفاعل في موضع اسم المفعول ، أو الماضي بدلا من المضارع أو العكس..... كل ذلك على سبيل التوسع.(الجيلي عبدالعال إدريس، 2014، ص16)

وقد يهدف الانتساع إلى إيصال دلالة لم تكن؛ لأن ظاهرة الانتساع هي آلية من آليات التصوير وتحقيق الدلالة. والانتساع أصل من أصول الاشتقاق، وطريقة من توليد الألفاظ والكلام يلجأ إليها المتكلم، إذا أعياه استحصال المطلوب بالطرق المألوفة، كالقياس والاشتقاق من المصدر، وكانت الحاجة ماسة للتعبير عن معنى الجديد. (محمد صالح شريف عسكري ، 2010 'ص73). ومن أبرز وسائل الانتساع تعدد صور الألفاظ عن طريق الاشتقاق بأنواعه، التي تتميز بالحيوية وتوليد معاني جديدة في الألفاظ التي تؤدي إلى التطور والانتساع والنماء اللغوي والانتساع الصرفي . وقد يشترك الاشتقاق في توليد معاني جديدة مع البقاء والاحتفاظ بالمعاني القديمة بوجود مناسبة الاشتراك بينهما وقد عرف الاشتقاق: " بأنه توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"(د.صبحي الصالح، ص174، و ينظر: د.مصطفى جمال الدين، 1980، ص 84). وقد عرفة الجرجاني(ت816هـ) أنه هو: " نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة"(الجرجاني، 1984، ص27). وهذا النزح والتغيير يؤدي إلى الانتساع على مستوى الكلمة وصيغتها التي تحتمل معنى صيغة أخرى وهي بمعناها كثيرة الاطراد في صيغ المشتقات. وكذلك يحدث الانتساع في صيغ الأفعال، وقد شكل مشغلاً ذا أهمية في الدراسات اللغوية وأعطى بعداً جمالياً ودلالياً، لأن التركيب المتسع دلالياً، يؤدي إلى معنى مخالف لما هو في الظاهر.

المبحث الأول:

إتساع اختلاف الصيغ:

هذا النوع مظهر من مظاهر الانتساع الصرفي، فعندما تتغير صيغ الألفاظ تتغير أبنيتها ويؤدي ذلك إلى تغيير معانيها وهذا التغيير والانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى يؤدي إلى زيادة معانيها و يدخل باب الانتساع وبناء معنى جديد في التشكيل الجديد كما هو معروف في اللغة العربية كل زيادة في لفظ أو صيغة تعني زيادة في المعنى (ابن الأثير، 1995، ص 249/2-250). وقال ابن الأثير(ت637): " أما اختلاف صيغ الألفاظ فإنها إذا نقلت من هيئة إلى هيئة كنقلها مثلا من وزن من الأوزان إلى وزن آخر وإن كانت اللفظة واحدة أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل أو من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم أو كنقلها من الماضي إلى المستقبل أو من المستقبل إلى الماضي أو من الواحد إلى التثنية أو إلى الجمع أو إلى النسب أو إلى غير ذلك انتقل قبجها فصار حسنا وحسنها صار قبجا"(مصدر نفسه ، 1995، ص 274/1).

ويشمل هذا النوع التحول من صيغة فعل إلى آخر حسب ما يقتضيه السياق فأحيانا نجد صيغة الفعل الماضي بدل صيغة المضارع؛ لتدل على الاستمرار مثلاً وغير ذلك من التحولات. وقد وردت آيات كثيرة في سورة هود توجي إلى اتساع اختلاف الصيغ سنوضحها من هذا المبحث من خلال المحورين الأول اتساع الأبنية الفعلية والثاني اتساع المشتقات أي الأبنية الاسمية.

المحور الأول/ الاتساع في الأبنية الفعلية:

الفعل قسيم الاسم في الكلم العربي وقد عرفه الزجاج: " الفعل مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم، وقعد يقعد وما أشبه ذلك" (الزجاج، ص17). وقد يحدث الاتساع في صيغ الأفعال مثل (الاتساع من الماضي إلى المضارع و المضارع إلى الماضي و من الماضي إلى الأمر....). وللسياق دور مهم في تعيين المقصود من الدلالة الزمنية للأفعال، فالزمن في الصيغة المفردة لاقيمة له خارج السياق، أما في حال التركيب مع الفعل في الكلام فيصبح فله زمن، يُسمى بالزمن السياقي التركيبي، تحدده القرأتين اللفظية أو الحالية، فيُظنُّ في التركيب الشكلي، اللفظي، أن الفعل ماضي، وتكون حاله كذلك، غير أن معناه مخالفاً للفظ، وهذا هو المعنى السياقي(د. غياث بابو، 2013، ص 19-20)، لأن " الفعل الذي على صيغة: فَعَلَ، قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع، قد يدل على الماضي... فالزمن السياقي في النحو جزء من الظواهر الموقعية السياقية؛ لأن دلالة الفعل على زمن ما، تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السياق" (تمام حسان، 1994، ص 104 - 105).

1. إِتساع الفعل المضارع إلى الماضي.

يحدث هذا النوع من الاتساع عندما يعبر عن الأحداث المستقبلية بصيغ الماضي حيث نجد التراكيب في اللغة العربية تعبر عن أحداث الماضي بصيغة المضارع المجرد استحضاراً لصورة الحدث مائلاً أمام عين المخاطب، كما ذكر ابن هشام(ت747هـ): " أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر" (ابن هشام الأنصاري، 1985، ج1/ص95)، وقال السيوطي: " ومن سنن العرب أن تأتي الفعل بلفظ الماضي وهو حاضر أو مستقبل أو بلفظ المستقبل وهو ماضي" (السيوطي، 1998، ج1/ص265)، وفي القرآن الكريم مواضع كثيرة اتسع فيها التعبير القرآني وهذا يدل على أهمية الأحداث المعبر عنها بهذه الصيغة، وقد ورد اتساع الماضي إلى المضارع في سورة هود ويعد من روائع البيان و ذات وظيفة بلاغية، فالقرآن الكريم عمد إلى هذه الصورة وهذا النوع من الاتساع لأنه يؤدي إلى الفائدة والبلاغة كما قال ابن الأثير(ت637هـ): " أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها" (ابن الأثير، 1995، ج1/ص25).

وورد هذا النوع من الاتساع في سورة هود ثلاث مرات، وقد يتسع الفعل المضارع إلى الماضي لأجل التأكيد والتقرير كما جاء في قول عز وجل: ﴿وَحَلَقَ بِهِمْ مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [هود: 8]، فكلمة (حاق) يحيق الجذر: (حيق) ووزنه (فَعَلَ- يَفْعَلُ) وهو فعل ثلاثي لازم ومتعد مزيد بحرف، حِقْتُ، أحيق، حَقُّ المصدر، حيقٌ، حَقَّقان، ومعناه ينتمي إلى نزول الشيء بالشيء أو أحاط به الشيء، فحدث الاتساع في الفعل (حاق) حيث وقع الماضي موضع المستقبل تحقيقاً ومبالغة في التهديد؛ لأن الله سبحانه وتعالى يخبر عن أحوال القيامة بلفظ الماضي(البيضاوي، 1980، ج3/ص129، و الرازي، 1420هـ، ج17/ص321).

وكذلك التحول السياقي يدخل ضمن الاتساع الصرفي، وذلك من عبر تحول الفعل المضارع إلى الفعل الماضي كما نلمح في قوله عز وجل: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود: 98]، الشاهد هنا لفظ (فَأَوْرَدَهُمُ) من فعل ثلاثي (وَرَدَ) وجاء فعل رباعي متعد مزيد بحرف، من أوردتُ، أوردُ، أوردُ، المصدر: إيرادٌ، وإنما جاء (فأوردهم) بلفظ الماضي وقد عبر عن المستقبل بالماضي والمعنى فيوردهم النار، وما تحقق وجوده فكأنه كائن فالآية الكريمة للتنبه على تحقيق وقوع ذلك الإيراد وإلا فقرينة قوله: يوم القيامة تدل على أنه لم يقع في الماضي(ابن عاشور، 1984، ج12/ص156)، وقد تحمل الآية معنى التهديد والتخويف و تخبر عن النتائج محققة لأحداث سابقة لها، ووجه الفصاحة من العرب في أنها تضع أحيانا الماضي موضع المستقبل أن الماضي أدل على وقوع الفعل وحصوله، و «الورود» في هذه الآية هو ورود الدخول وليس بورود الإشراف على الشيء والإشفاء(المحاربي، 1422هـ، ج6/ص185).

وقد يتسع الفعل الماضي بواسطة أداة (لولا) إلى معنى التوبيخ منه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ [هود: 116] فقد اقترن الفعل الماضي (كان) بـ (لولا) واتسع المعنى إلى التوبيخ؛ لأن لولا أداة للتحييض.

وتعد القراءات القرآنية للصيغة الواحدة عاملاً رئيساً في اتساع المعنى فهذا التباين في القراءات يفضي حتماً إلى اتساع الدلالات وقد ورد في سورة هود الاتساع الصرفي بوساطة تنوع القراءات منه قوله تعالى: ﴿ يَا إِبْرَاهِيمَ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ [هود: 76]، حيث إذ قريء لفظاً (وإنهم أتاهم) بلفظ الماضي، وعذاب فاعل به عبر بالماضي عن المضارع لتحقيق وقوعه (أبو حيان، 1420هـ، ج6/ص185).

2. إتساع الفعل الماضي إلى المضارع:

يفهم اتساع الفعل الماضي إلى المضارع من السياق، ويحدث هذا النوع من خلال تأويل المضارع بالماضي أي: لفظ المضارع لكنه يتضمن معنى الماضي؛ لينسجم مع السياق كما قال ابن الأثير: "اعلم أن الفعل المستقبل إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك من الإخبار بالفعل الماضي وذلك؛ لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها وليس كذلك الفعل الماضي" (ابن الأثير، 1995، ج2/ص12) أي: استعمال هذه الصيغة لاستحضار صورة الحدث ونلمح صورة اتساع الفعل الماضي إلى المضارع في سورة هود أربع مرات منه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [هود: 74] «يجادلنا» من فعل ثلاثي متعدي (جدَل - يجادل) مصدره (جدَل)، وأوقع المضارع موقعَ الماضي، أي جادلنا. وجاز ذلك لوضوح المعنى، قوله يُجَادِلُنَا كلام مستأنف دال على الجواب وهو جواب (لما) وإنما جيء به مضارعاً لحكاية الحال وقيل: إن (لما) ترد المضارع إلى معنى الماضي، كما ترد «إن» الماضي إلى معنى الاستقبال، وقيل: معناه أخذ يجادلنا، وأقبل يجادلنا (الزمخشري، 1407هـ، ج2/ص412، و السمين الحلبي، ج6/ص360). وكذلك ورد المضارع في قوله تعالى للدلالة على الماضي: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ... ﴾ [هود: 12]، فالفعل (يقولوا) من (قال - يقول) جذره (قول) على وزن (فَعَلَ - يَفْعُلُ)، وقد عبر سبحانه بلفظ المضارع ويقصد به الماضي في قوله (أن يقولوا)، وأن المصدرية خارجة عن مقتضاها، ورجحوا تقدير الكراهة على المخافة لذلك، وقد يراد عند تقديرها مخافة أن يكرروا هذا القول واختار بعض أن يكون المعنى على الجميع أن يقولوا مثل قولهم لولا إلخ- فأن- على مقتضاها (الآلوسي، 1415هـ، ج6/ص222).

وكذلك قوله جل شأنه: ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ [هود: 42]، الشاهد هنا لفظ (تَجْرِي) وقد اتسع عن الفعل الماضي إلى المضارع لاستحضار الحالة (ابن عاشور، 1984، ج12/ص74).

وقد ورد لفظ (أوي) في سورة هود بصيغة المضارع لاتساع وفائدة المعنى منه قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ [هود: 80] فكلمة (أوي) من الجذر (ءوي) على وزن (أَفْعَلَ) عطف لفظ (أوي) على المعنى تقديره: أو آوي أوي، والظاهر أن أو عطف جملة فعلية على جملة فعلية إن قدرت أي في موضع. رفع على الفاعلية على ما ذهب إليه المبرد أي: لو ثبت أن لي بكر قوة، أو أوي. ويكون المضارع المقدر وأوي هذا وقع موقع الماضي، ولو التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، (أبو حيان، 1420هـ، ج6/ص188).

3. إتساع الفعل الماضي إلى فعل الأمر:

وقد تخرج القاعدة عن أصولها الأصلية لكي تتناسب مع السياق، ويتسع الماضي إلى الأمر للعناية والاهتمام وقد ورد هذا النوع من الاتساع مرة واحدة في سورة هود كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [هود: 41]، الشاهد هو فعل (اركبوا) من (ركب - يركب) على وزن (فَعَلَ - يَفْعُلُ)، حيث اتسع فعل (اركبوا) من الماضي إلى الأمر للعناية والاهتمام بأمر نوح ومن معه إذ إنَّ الحدث متحقق، لأن الجملة تتضمن معنى الإخبار كأنه قال: فركبوا فيه يقول: بسم الله وهي تجري بهم (الزمخشري، 1407هـ، ج2/ص395).

4. إتساع الفعل المضارع إلى الأمر:

وقد يتسع الفعل في السياق الواحد؛ للدلالة على اختلاف الفعلين لفظاً ومعنى، وهذا يدل على أن الألفاظ أدلة على المعاني وقد تحول الفعل من المضارع إلى الأمر في سورة هود مرة واحدة على سبيل توسع معنى الآية، منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [هود: 54]، فالفعل (أشهد) رباعي ومتعدي من

شهِدو مصدره إِشْهَادٌ، وقد ورد هذا لفظ بصيغة المضارع ثم اتسع إلى فعل الأمر (أشهدكم)؛ لأنه هناك فرق بين الإشهادين فشهادة الله ثابتة وصحيحة، أما إشهادهم ليس إشهاداً حقيقياً وإنما هو في سبيل السخرية والتهمك فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما تهكما به واستهانة بحاله مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ من إشراككم آلهة من دونه، أو مما تشركونه من آلهة من دونه، أي أنتم تجعلونها شركاء له، ولم يجعلها هو شركاء (المصدر نفسه، ج2/ص404).

5. إِتساع المبني للمجهول إلى المجهول:

الفعل المبني للمجهول هو الفعل الذي لم يسم فاعله، فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه. وقد يأتي الفعل مبنياً للمفعول في موضع المعلوم ويسمى بالاتساع، وقد يستدعي النظم القرآني تلك الظاهرة لإبراز سر بلاغي وقيمة دلالية، ووجد أن أغلب صيغ صيغة مبني للمجهول يقصد به الإيجاز البلاغي والاختصار وعدم التطويل. ووردت هذا الاتساع في سورة هود صيغة المبني للمجهول ثلاث مرات ودلت على الإيجاز وهذا الإيجاز أبلغ من ذكر الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 44]، وقال الزمخشري: "ومجيء إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعلٍ قادرٍ، وتكوين مكوّنٍ قاهرٍ، وأن فاعل هذه الأفعال واحد لا يشارك في أفعاله، فلا يذهب الوهم إلى أن يقول غيره: يا أرض ابلعي ماءك، ولا أن يقضي ذلك الامر الهائل إلا هو، ولا أن تستوي السفينة على الجودي، وتستقر عليه إلا بتسويته وإقراره، ولما ذكرنا من المعاني والنكت استفصح علماء البيان هذه الآية، ورقصوا لها رؤسهم لا لتجانس الكلمتين وهما قوله: (ابلعي وأقلي)، وذلك وإن كان الكلام لا يخلو من حُسنٍ فهو كغير الملتفت إليه بإزاء تلك المحاسن التي هي اللبُّ وما عداها قشور" (المصدر نفسه، ج2/ص398). وفي إيراد الأخبار على البناء للمفعول دلالة على تعظيم الفاعل، وأنه متعين في نفسه مستغن عن ذكره، إذ لا يذهب الوهم إلى غيره للعلم بأن مثل هذه الأفعال لا يقدر عليها سوى الواحد القهار (البيضاوي، 1418هـ، ج3/ص136) فالفعل (ابلعي) من (بلع- يبلع - بلعاً) ووزنه (فَعَلَ - يَفْعَلُ) ومعناه بلع الطعام ويستخدم مجازاً في الشرب والتسريب كما جاء في الآية السابقة، وكذلك فعل (أقلي) من قلع - يَقلَعُ قَلْعاً، فهو قالع والمفعول مقلوع ومعناه أمسكت عن المطر كما ذكرنا في الآية وكل هذه معان مجازية ذكرت في الآية على سبيل اتساع المعنى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ﴾ [هود: 78]، فالفعل (يهرعون) ورد مبنياً للمفعول، وقد اتسع الفعل المبني للفاعل إلى المفعول وهو من (هرع) والإهرع: الإسراع هذا من باب ما جاء بصيغة الفاعل على لفظ المفعول، ولا يعرف له فاعل وهو على وزن (فَعَلَ - يَفْعَلُ) (السمين الحلبي، ج6/ص321، و النعماني، 1998، ج10، ص532). وقد بينى الفعل للمجهول إذا علم فاعله ويفيد معاني بلاغية كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود: 36]، قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ وقد جاء "أَوْحَىٰ" مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل {أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ} أي: أَوْحَىٰ إليه عدم إيمان بعض القوم. وقرأ أبو البرهسم «أَوْحَىٰ» مبنياً للفاعل وهو الله - سبحانه وتعالى" (النعماني، 1998، ج10/ص480).

6. الاتساع بالتعدية:

لقد جاءت هذه الصورة في سورة هود مرة واحدة وهي إحدى ظواهر اتساع الصرفية؛ لأن حرف واحد في بنية الكلمة يؤدي إلى تغيير المعنى واتساع الدلالة كما قال الأستراباذي "إن الصيغة كل ما يغير معنى الكلام تؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً" (الدناع، 1991، ص204)، ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتَهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1]، نلمح اتساعاً في لفظ (أحكمت) وقد جاء "من لفظ (حكّم) بضم الكاف يجوز أن تكون الهمزة للنقل في معنى الكلمة أي صار حكيماً بمعنى جعلت حكيمه، ويجوز أن يكون لغير النقل، من الإحكام وهو الإتقان كالبناء المحكم المرصف، والمعنى: أنها نُظِمَتْ نظماً رصيناً متقناً" (السمين الحلبي، ج6/ص278).

7. إِتساع صيغة الأمر إلى معنى التهديد:

الأصل أن يدل فعل الأمر على طلب القيام بالفعل أو الاتصاف بصفة الزمن الحاضر والمستقبل، وقد عرفه العلماء بأنه: "القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به" (الطوسي، 1997، ص202)، وإذا لم تتوفر هذه الشروط فهو أمر غير حقيقي؛ أي يتسع معنى الأمر إلى المجازي على غرض أدبي وبلاغي ويستفاد من سياق الكلام كما جاء في سورة هود مرة واحدة قوله واتسع الأمر إلى



معنى التهديد كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: 121] (اعملوا) وإن كان صيغته صيغة أمر من فعل الثلاثي (عمل - يعمل)، إلا أن المراد بهذا التهديد هو التهديد والوعيد؛ لأنه تعالى لما بالغ في الإعذار والإنذار والترغيب والترهيب، أبلغ ذلك بأن قال للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ولم تؤثر فيهم هذه البيانات البالغة والمعنى: افعلوا كل ما تقدرون عليه في حقي من الشر، فنحن أيضاً عاملون (النعمانى ، 1998، ج10/ص604).

المحور الثاني/ الاتساع في المشتقات:

تعدد معاني المشتقات ويتحقق الاتساع في المعنى على سبيل البلاغة والجمال الأسلوبى؛ لأن الاتساع يكشف عن الطاقات التعبيرية والقيم الجمالية التي تكتنزها الصيغ الصرفية وعلى هذا الأساس يشير البحث في هذا المحور إلى الاتساع بين صيغ المشتقات ولا سيما في المستوى الصرفي منها:

1. إتساع صيغة المبالغة إلى الفعل:

لما كانت اللغة العربية تسمح بصيغة المبالغة (فعيل) إلى غير المبالغة كالفعل فهذا دليل على ثراء الدلالة الصرفية، وقد وردت في سورة هود صيغة المبالغة مرة واحدة بمعنى الفعل على سبيل الاتساع منه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود : 80]، فكلمة (شديد) على زنة (فعيل) وقال فيها أبو السعود إنها عطفت على (أن لي بكم) وذلك لما فيها من معنى الفعل فقال "أي لو قويت على دفعكم بنفسى أو أويت إلى ناصر عزيز قوي أتمنع به عنكم شبهه بركن الجبل في الشدة والمنعة" (أبي السعود، ج4/ص229) وقد اتسع معنى صيغة المبالغة (شديد) إلى معنى فعل لدلالة على الكثرة والمنعة .

2. اتساع اسم المفعول إلى اسم الفاعل :

يتمثل ذلك في أن يكون اللفظ هو اسم الفاعل والمقصود به اسم المفعول كما قال ابن رشيق: " ومن غرائب هذا الباب أن يأتي المفعول بلفظ الفاعل " (ابن رشيق، ج2/ص279) ، وجد هذا النوع في سورة هود مرة واحدة منه قوله تعالى: ﴿قَالَ سَأُوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرَقِينَ﴾ [هود: 43]. وقد أتى الفاعل بمعنى اسم المفعول (لاعاصم) بمعنى (لامعصوم)، فالعاصم من جذر الثلاثي (عصم) وهنا على وزن فاعل، فاتسع في اسم المفعول إلى الفاعل فأصبحت صيغة فاعل هنا دالة على حدث بدلا من الدلالة فاعله. (القرطبي، 1964، ج9/ص40).

3. إتساع الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل:

الصفة المشبهة هي: " اسم مشتق يدل على ثبوت صفة ملازمة لصاحبها، وتختلف عن اسم الفاعل الذي يدل على صفة غير ملازمة وغير ثابتة" (علي القاسمي، 2008، ص390) ، وقد تتسع الصفة المشبهة وتحل محلها صيغة اسم الفاعل في سورة هود مرة واحدة كما في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود:12]، فهنا ورد اسم الفاعل والمراد به الصفة المشبهة (ضيق) ومن خلال الاتساع تبين أن لفظة (ضائق) تدل على أن الضيق عارض غير ثابت، وهي دالة على تمكن الوصف من الموصوف، إيماء إلى أن أقصى ما يتوهم توقعه في جانبه (صَلَّى) هو ضيق قليل يعرض له، والضيق مستعمل مجازا في الغم والأسف (ابن عاشور، 1984، ج12/ص16)، وقد حدث هذا الاتساع؛ لأن الضيق يدل على الاستقرار والثبوت وهذا المقام يحتاج إلى دلالة الحدوث والعوارض؛ لذلك اتسعت إلى صيغة اسم الفاعل.

4. إتساع الفعل إلى اسم المفعول:

هي صورة من الاتساع الصرفي ، وقد جاءت هذه صورة مرة واحدة في سورة هود منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: 103] الشاهد في قوله تعالى (المجموع) حيث قال المجموع ولم يقل (يجمع فيه)؛ لأن اسم المفعول أكثر إثباتا من الفعل لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنه لا بد أن يكون ميعادا مضروبا لجمع الناس له، وأنه هو الموصوف بذلك صفة لازمة، وهو أثبت أيضا لإسناد الجمع إلى الناس وأنهم لا ينفكون منه، وفيه من تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل. ومعنى مشهود، مشهود فيه، فكلمة مشهود على زنة (مفعول)



وهي اسم مفعول فقال فيها أبو السعود: "أي مشهود فيه حيث يشهد فيه أهل السموات والأرضين فاتسع فيه بإجراء الظرف مجرى المفعول به (أبي السعود، ج3/ص67)، وقال أبو حيان (ت745هـ): فاتسع في الجار والمجرور ووصل الفعل إلى الضمير إجراء له مجرى المفعول به (أبو حيان، 1420هـ، ج6/209). وفيه كذلك غاية إيقاعية تتمثل في مقابلة (مجموع) ب (مشهود) وهما متماثلتان في المقطع و كذلك من ناحية الاتساع الدلالي.

5. إتساع صيغة استفعّل إلى أفعل:

وقد تتوظف الصيغ الصرفية لإفادة المعنى؛ أي تأتي لغير معانيها الأصلية وهذا توظيف يؤدي إلى تنوع الأسلوب واتساع معنى الصيغ الصرفية، وقد أكد الصرفيون أن صيغة استفعّل تأتي بمعنى أفعل لذلك قال الرضي: "تقول: استخرجت الوتد، ولا يمكن ههنا طلب في الحقيقة، كما يمكن في "استخرجت زيدا" إلا أنه بمزاولة إخراجها والاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج، فقولك أخرجته لا دليل فيه على أنك أخرجته بمرّة واحدة أو مع اجتهاد، بخلاف استخرج" (أبن الحاجب، ج1/ص110). وقد وردت في سورة هود صيغة استفعّل بمعنى أفعل مرة واحدة منه قوله تعالى: {هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} [هود: 61]، ففي هذه الآية الكريمة نلاحظ أن الكلمة (استعمر) على وزن (استفعّل) إلا أنها جاءت بمعنى (أعمر) على وزن أفعل (القرطبي، 1964، ج9/ص56)، وهذا الاطراد من القاعدة الصرفية يحدث لدواعي بلاغية أو دلالية ويعمق المعنى ويولد اتساع المعنى يتناسب مع السياق الذي وردت فيه.

6. إتساع صيغة المفعول إلى فعيل:

إن صيغة فعيل مشتركة بين الفاعل والمفعول وهي أبلغ من المفعول وتدل على المبالغة والتجديد والاتساع من مفعول إلى فعيل على سبيل الشدة والمبالغة كما قال ابن عقيل: "ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح وقتاة كحيل وفتى كحيل وامرأة قتيل ورجل قتيل فتاب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول" (ابن عقيل، 1985، ج3/ص138). وقد وردت هذه الصيغة في سورة هود في لفظ (حصيد) فقط منه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود: 100]، ف (حصيد) هنا على وزن (فعيل) وقد اتسع هذا اللفظ من صيغة مفعول إلى فعيل أي حصيد بمعنى محصود، وجمعه حصدى وحصاد، وباب فعلى جمعا لفعيل بمعنى مفعول ويدل على شمول العذاب والهلاك (أبو حيان، 1407هـ، ج6/ص207). أي أقيم فعيل مقام مفعول. وكذلك لفظ (حنيد) في قوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيدٍ﴾ على وزن فعيل لكنه يتضمن معنى المفعول.

المبحث الثاني / الاتساع بالصيغ المشتركة:

إن الصيغة الصرفية قد تتسع لتشمل أكثر من الدلالة، وتعرف الصيغة بأنها: "هيأة الكلمة أو القالب الذي تصاغ الأبنية الصرفية على قيامه..." (الإشيلي، 1979، ج1/ص310-311، الكفوي، 1998، ص560). وتختلف الصيغ الصرفية باختلاف الأبواب التي فيها، وقد تشترك بعض الكلمات في باب الصرف والسياق هو الكفيل لحل مسألة اشتراك الصيغ كما قال تمام حسان: "فالمعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبني الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام محقق بعلمة ما في سياق ما" (تمام حسان، 1994، ص163)، ومن أهم الصيغ المشتركة إبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر. يشترك في هذه الصيغة أكثر من باب صرفي واحد، فهي تأتي للمصدر الميمي واسم المفعول واسمي الزمان والمكان في كل هذه من غير الثلاثي كما قال سيبويه (ت180هـ): "فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مفعولٌ والمكان مفعولٌ فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله... يقولون للمكان: هذا مخرجنا ومدخلنا... وكذلك إذا أردت المصدر" (سيبويه، 1988، ج4/ص95)، وقد تتسع الصيغ في الآيات القرآنية؛ ليكون لها أكثر من معنى، فنجد في سورة (هود) هذه الصيغة واتسع فيها معاني الكلمات واشترك فيها أكثر من دلالة وقد أسهم السياق في تحديد المعنى ونلمح الاتساع بالصيغ المشتركة في سورة هود ثماني مرات منه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: 6]، الشاهد هنا (مستقرها ومستودعها)، وقد يحتمل وجهين، يجوز أن يكونا مصدرين، أي استقرارها واستيداعها، ويجوز أن يكونا مكانين، أي: مكان استقرارها واستيداعها (النعماني، 1998، ج10/ص439). وقال أبو حيان (ت745هـ): "

ويحتمل مستودع أن يكون اسم مفعول لتعدي الفعل منه، ولا يحتمله مستقر للزوم فعله كل أي: كل من الرزق والمستقر والمستودع في اللوح يعني: وذكرها مكتوب فيه مبين" (أبو حيان، 1420هـ، ج6/125).

ولفظا (مجراها و مرساها) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [هود: 41] اتسع معناهما فـ (مجرها و مرساها) منصوبان إما على أنهما ظرفا زمان أو مكان، لأنهما يجيئان لذلك. أو ظرفا زمان على جهة الحذف، كما حذف من جئتكم مقدم الحاج، أي: وقت قدوم الحاج، أو يكون (مجرها و مرساها) مصدران في الأصل حذف منهما المضاف، وانتصبا بما في بسم الله من معنى الفعل. ويجوز أن يكون باسم الله حالا من ضمير فيها، ومجرها و مرساها مصدران مرفوعان على الفاعلية، أي: اركبوا فيها ملتبسا باسم الله إجرأؤها وإرساؤها أي: ببركة اسم الله (أبو حيان، 1420هـ، ج6/155).

يلحظ المتأمل في هذه الصيغ التوسع في المعنى؛ لأن من أهم أسباب الصيغ المشتركة في الصيغ الصرفية هو اتساع المعنى. وقد اتسع صيغة (مَفْعِل) وذلك من خلال اشتراكها بين اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي كما قال سيبويه: " فكل شيء كان من هذا فَعَلَّ فَإِنَّ المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مفعلي، وذلك قولك للمكان: الموعد، والموضع، والمورد. وفي المصدر الموحدة والموعدة" (سيبويه، 1988، ج4/ص92)، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ أَقْمَنَ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ ﴾ [هود: 17] والموعد: ظرف للوعد من مكان أو زمان. وأطلق هنا على المصير الصائر إليه؛ لأن شأن المكان المعين لعمل أن يعين به بوعد سابق (ابن عاشور، 1984، ج12/ص30).

وقد تشترك صيغة الماضي والمضارع على سبيل التوسع كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴾ [هود: 57] الشاهد هنا لفظ (تولوا)، والأصل هو (تتولوا) فحذفت إحدى التاءين يجوز أن يكون فعل مضارع، فإن تولوا «بضم التاء واللام، مضارع» من (ولى) والأصل: تولوا فأعمل (النعمان، 1998، ج10/ص509). و يجوز أن يكون ماضيا ويجيء في الكلام الرجوع من غيبة إلى خطاب؛ أي تقدير الآية وهو أن يكون على إضمار القول، أي: فقل لهم: قد أبلغتكم (السمين الحلبي، ج6/ص344).

فالناظر في هذه الآية الكريمة: ﴿ فَعَفَرُوها فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدُ غَيْرُ مَكْدُوبٍ ﴾ [هود: 65] يجد أن قوله: {مَكْدُوبٍ} يجوز" أن يكون مصدراً على زنة مفعول، وقد جاءت منه ألفاظ نحو: «المجلود والمعقول والميسور والمفتون، ويجوز أن يكون اسم مفعول على بابه، وفيه حينئذ تأويلان، أحدهما: غير مكذوب فيه، ثم حذف حرف الجر فاتصل الضمير مرفوعاً مستتراً في الصفة، ومثله {يَوْمٌ مَّشْهُودٌ} [هود: 103]، والثاني: أنه جعل هو نفسه غير مكذوب، لأنه قد وُفي به فقد صدق" (المصدر نفسه، ج6/ص348-349).

وهناك نوع آخر من اتساع الصيغ المشتركة في سورة هود منه جاء لفظ يدل على الفاعل والمفعول به في آن واحد على سبيل توسع المعنى كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَنْتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾ [هود: 73]، فلفظ حميد هنا يحتمل أن يكون بمعنى مفعول، ويحتمل معنى الفاعل جاء في التفسير الكبير، الحميد بمعنى المحمود وهو الذي تحمد أفعاله (الرازي، 1420هـ، ج18/ص376) وكذلك اتسع لفظ (مجيد) لاحتماله معنيين وهما الفاعل والمفعول على السواء، فالمجيد بمعنى الفاعل إذ (المجيد : الماجد، وهو ذو الشرف والكرم) (الراجحي، ج18/ص375)، ويأتي بمعنى المفعول، أي: مجيد بمعنى موجد، أي: مجده تمجيداً (الطبري، 2000، ج15/ص400).

وكذلك قوله جل ثناؤه: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [هود: 116] الشاهد هنا لفظ (بَقِيَّةٍ) (بفتح الباء وتشديد الياء)، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفة على فعيلة للمبالغة بمعنى فاعل، ولذلك دخلت التاء فيها، والمراد بها حينئذ جند الشيء وخياره، وإنما قيل لجنده وخياره بقية (في قولهم) فلان بقية الناس، وبقية الكرام، لأن الرجل يستقي مما يخرجه أجوده وأفضله، والثاني: أنها مصدر بمعنى البقوى (السمين الحلبي، ج6/ص422). وقال الزمخشري: " ويجوز أن تكون البقية بمعنى البقوى، كالتقية بمعنى التقوى، أي: فهلا كان منهم ذوو إبقاء على أنفسهم وصيانة لها من سخط الله وعقابه" (الزمخشري، 1407هـ، ج2/ص436).

واشترك لفظ (التنور) أيضاً في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ ﴾ [هود: 40] بين الوزن (تفعول) و (فعلول) حيث قيل: وزنه «تَفْعُول» من لفظ التنور فقلبت الواو الأولى همزة لانضمامها. ثم حذفت تخفيفاً، ثم شددوا النون كالعوض عن المحذوف، وقيل: وزنه «فَعُول» وقيل: هو أعجمي، وعلى هذا فلا اشتقاق له. والمشهور أنه مما اتفقت فيه لغة العرب والعجم كالصابون (النعمان، 1998، ج10/ص486-485). كما قال الأزهرى: " إن التنور عمت بكل لسان يدل على أن الأصل في الاسم عجمي



فعریتها العرب فصار عربيا على بناء فعول، والدليل على ذلك أن أصل بنائه تتر، ولا يعرف في كلام العرب؛ لأنه مهمل وهو نظير ما دخل في كلام العرب من كلام العجم مثل الديق والدينار والسندس والإستبرق وما أشبهها" (الأزهري، 2001، ج 14/ص 192). من خلال ما تقدم تبين أن كل لفظ قد ينظر إليه من جهتين أي من جهة الشكل الخارجي وجهة المعنى الداخلي يعني أن صيغة الكلمات لديها المواقع والمعنى، ومعنى يعطي القيمة لمداول الكلمة حسب السياق الذي ترد فيه.

النتائج:

1. إن الاتساع الصرفي يتضمن المرونة و الثراء الدلالي وكذلك قدرة التحول في الصيغ والتراكيب وتوليد معان متعددة؛ لذلك التوسع في النماذج القرآنية بطريقة فنية تصل أحياناً إلى درجة الإعجاز.
2. فالاتساع وارد في جميع الصيغ الصرفية أي الاتساع من صيغة الماضي إلى المضارع والعكس والماضي إلى المضارع... لغرض مقصود يقتضية المعنى أو المقام.
3. اتسع صيغة المضارع في سورة هود إلى الماضي لتحقيق معنى السياق وإغناء معنى الفعل.
4. تحيل صيغة المبني للمجهول إلى دلالة المطاوعة وتحقيق أثر الفعل في المفعول به وتحقيق استجابة المفعول به لتأثير فعل الفاعل.
5. أثبت البحث أن الصيغ المشتركة شائعة في سورة هود وهذا الاشتراك يدخل في باب الاتساع الصرفي وتوظيف المشتقات أي أن الصيغة الواحدة ترد في أكثر من موضوع واحد.

المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الموصلي، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، 1995.
2. ابن الحاجب، شرح شافية ابن الحاجب، مصدر الكتاب: موقع يعسوب.
3. ابن رشيق، العمدة: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1401هـ، 1981م، 279/2.
4. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، دار التونسية للنشر - تونس، 1984هـ.
5. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الفكر - دمشق، 1985.
6. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، حققه عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
7. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط6، دار الفكر - بيروت، 1985.
8. ابن المعتز، أبو العباس، عبدالله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي (ت 296هـ)، البديع في البديع، ط1، دار الجيل، 1990م.
9. أبو السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم دار إحياء التراث العربي - بيروت.
10. أبو حيان، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420 هـ.
11. الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 2001م.
12. الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)؛ الممتع في التصريف تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط3، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1399هـ/1979م.
13. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1418 هـ.
14. تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1413هـ، 1993م.
15. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دار البضاء، المغرب، 1994.
16. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، التعريفات، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م.



17. د.صبيحي الصالح، دراسات في فقه اللغة: ط9، نشر ادب الحوزة، دار العلم للملايين، مطبعة العلوم، حارة حريك، لبنان.
18. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1420 هـ.
19. الزجاج "تحقيق ابن شنب" الجمل: باريس.
20. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، دار الكتاب العربي - بيروت، 1407 هـ.
21. السامرائي، د. فاضل صالح السامرائي، معاني الأئمة، في العربية، دار عمار، ط2، 1428هـ، 2007م.
22. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
23. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م.
24. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1998.
25. شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت: 1270هـ)، الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1415 هـ.
26. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ) جامع البيان في أي تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، هـ - 2000 م.
27. الطوسي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ)، المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م.
28. علي القاسمي، علم المصطلح اسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008م، ص390.
29. العنكي، علي عبدالله حسين العنكي، البناء اللغوي في الفواصل القرآنية، ط1، بغداد، المركز العلمي العراقي، بيروت - لبنان، دار ومكتبة البصائر، 1431، 2010م.
30. فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1، لبنان: 2000، دار حزم.
31. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671هـ)، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1384هـ - 1964م.
32. الكفوي، أيوب بن موسى الحسين أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على النسخة الاصلية: دعدنان درويش، ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م.
33. المحاربي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1422 هـ.
34. د. محمد نور الدين المنجد، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2010م.
35. د.مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
36. النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، 1419 هـ - 1998م.

المجلات و الدوريات ومواقع الإنترنت:

1. أم. د. خليل محمد سعيد مخلف العدول وأثره الصرفي في البيان القرآني: 3. الإنترنت الموقع www.uoanbar.edu.iq.
2. الجيلي عبدالعال إدريس، العدول عن الأصل بين المشتقات الصرفية، أماراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الخامس عشر، 2014. www.amarabac.com
2. د. غياث بابو، دلالة العدول في صيغ الأفعال (دراسة نظرية تطبيقية): 20-19، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية محكمة، العدد الثاني عشر، شتاء 1391 هـ ش 2013م.
3. الراجحي، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، شرح تفسير ابن كثير، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net>.
5. محمد خليفة الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، 1991، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا.
4. محمد صالح شريف عسكري، مصطلح التوسع في معاجم اللغة (مفهومه وحدوده)، مجلة اللغة العربية وآدابها، السنة الخامسة، العدد التاسع، خريف وشتاء، 1230-1231 هـ، 2010 - 2009م.



پوخته

ئەم توێژینه وەهەیه باس لە فراوانی واتای مۆرفۆلۆجی دەکات لە سورەتی (هودد)، بە مە بەستی گەیاندى چەند ئامانجێک ،چونکە زمانى عەرەبى بە زمانەکی فراوان ناسراوه لە رووی ووشە وە بۆ نموونە ووشەیهک واتا لە سەر چەند مانایهکی جیاواز دەکات لە یەک کات وە بۆ دیاری کردنی واتای ئەم ووشە سیاق پۆلێکی بالای هەیه، وە زمانى عەرەبى چەند بنەمایهکی هەیه وەهەر وەها پێکھاتەى زۆرى هەیه لەرووی مۆرفۆلوجیه وە کە دەبێتە هۆى جیاوازی فراوانى لە ئیوان واتای بکەر و ناو.

چونکە ئەگەر پێکھاتەکان نەگۆرین ماناش ناگۆریت لەبەر ئەوە فراوانى واتا روودەدات . هەر بۆیە ئەم باسە جەخت دەکاتە سەر فراوانى واتای مۆرفۆلۆجى لە رووی سیاقە وە ئەمیش لە دوو بەش پێک دێت بەشى یەكەم باس لە فراوانى مۆرفۆلوجى دەکات و دەبێتە دووبەش بریتین لە فراوانى جیاوازی پێکھاتە لە پێکھاتەى فەرمان و بەشى دووهم لە پێکھاتەى ناوہە ، وەبەشى دووهمى توێژینه وەگە باس لە فراوانى بنەما لیکچوووەکان دەکان بۆنموونە ووشەیهک دوو واتا لە خۆ دەگریت لەبەک کات. وە لەکۆتایدا گرینگترین ئەنجامەکان خراوه تە روو.

Extent of the semantics in Surah Hud

Abstract

Arabic is characterized by wide constructions and enormous patterns that enable it to account for psychological and emotional meanings. *Inflection* is regarded as the access to obtain those patterns, and the tool by which meanings are distinguished and verbal and nominal meanings extended.

The inflectional patterns might vary, and the various patterns lead to the extension of meaning; and, as it is said, had it not been for the variety of meaning, the inflectional patterns would not have been so different. Hence, any change of meaning causes a change in the associated pattern.

The investigator of this pattern extension phenomenon observes that it is done as a result of transformations, i.e. transformations from a verb pattern to another according to the context. For instance, a discourse might be in the past but switches to the present in the same context to express continuity. It is a tradition in Arabic that a verb in the past form might denote present or future, and the future form might be intended to express the past; or an object is uttered in the subjective form. Other transformations involve: extending the pattern from active to passive constructions; or inflectional extensions such as adopting a blended pattern in which an utterance might denote two patterns at the same time. The present paper aims at investigating this phenomenon (the inflectional extension) and applying it to the 'Hud' sura in the holy Koraan.